المسألة الكردية

الفصل الثالث من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - القطر العراقي، كانون الثاني ١٩٧٤

١ – إن الحركة القومية الكردية في العراق برغم بعض الملابسات التاريخية التي رافقتها وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية، بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية، فهي من حيث الجوهر والأساس حركة قومية تمتلك في حدود مطالبتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في إطار جمهورية العراق وعلى رأسها الحكم الذاتي مبررات مبدئية وواقعية، وأنها، في هذا الإطار، جزء أساسي من الحركة الوطنية في القطر العراقي.

٢ – أن حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب قومي إنساني واشتراكي وديمقراطي العقيدة، لذلك فأن من الطبيعي تماماً أن يتفهم الحقوق المشروعة للجماهير الكردية، وأن يناضل في سبيل تأمينها وضمانها، ولما كان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد منذ ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، فأنه يتحمل المسؤولية الأساسية في ضمان هذه الحقوق في صيغ دستورية وقانونية وإجرائية.

٣ – إن المنهج الأساس والثابت الذي يعتمده حزب البعث العربي الاشتراكي في الوصول إلى تأمين هذه الحقوق وضمانها، هو المنهج السلمي والديمقراطي عن طريق التعاون المخلص والإيجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف الجماهير الكردية، وفي إطار العمل الوطني المشترك المتمثل بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية.

ولتلك الاعتبارات سعى حزب البعث العربي الاشتراكي بكل الطرق المتاحة ومنذ ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ لحل المسألة الكردية التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من التعقيد والتشابك بسبب التداخلات العديدة التي طرأت عليها وبخاصة التداخلات الأجنبية وبسبب الموقف التعسفي والشوفيني الذي وقفته الأنظمة الرجعية والدكتاتورية من الجماهير الكردية وتطلعاتها المشروعة واستمرار القتال سنوات طويلة، وبسبب أوضاع الحركة الكردية ذاتها وعوامل عديدة أخرى.

وفي الواقع، كانت المسألة الكردية أكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة خلال السنوات الماضية صعوبة وتعقيداً، فقد كان عليه أن يبلور صيغة نظرية وعملية تنسجم مع طموحات جماهيرنا الكردية القومية ووحدة البلاد ووحدة حركتها الوطنية والتقدمية ولا تتعارض مع أهداف النضال العربي.

وقد استطاع الحزب أن يجد الصيغة الصائبة والمتكاملة من النواحي النظرية والسياسية والعملية، وأن يجسد في الوثيقة التاريخية العظيمة – بيان ١١ آذار ١٩٧٠ الذي يعد نقطة

تحول تاريخية في نضال جماهيرنا الكردية وتطلعاتها القومية المشروعة وفي نضال شعبنا في القطر العراقي بأسره من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي مزدهر.

ولا بد من القول أن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي عندما قررت التعـاون مـع قيـادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في إطار بيان الحادي عشر من آذار، لـم تغفـل، إطلاقـاً، السياسات الخاطئة التي تنتهجها بعض أجنحة ذلك الحزب وارتباطاتهـا المـشبوهة بالـدوائر الاستعمارية والرجعية وميولها الانعزالية، بل أن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي اتخذت قرارها التاريخي ذاك برغم معرفتها بهذه الحقائق وما تعنيه من نتائج وأبعاد. وقد استندت في موقفها ذاك إلى تحليل صائب، خلاصته أن الحركة القومية الكردية بسبب من طبيعة تركيبهـا ومستوى تطورها تنطوي على اتجاهات متعددة ولا يجوز الحكم عليها بشكل مطلق ومن خلال وجه واحد من وجوهها.. بل

أن مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية في الـبلاد هـي فـي تـوفير الظروف الموضوعية والمستلزمات لتطوير هذه الحركة باتجاه صحيح يستند إلـى الالتـزام الثابت بالوحدة الوطنية وبالمنهج الوطني والتقدمي والديمقراطي في البلاد.

وأن ظروف السلام والعمل المثابر في سبيل تطبيق بنود بيان آذار وإزالة الترسبات والآثـار المؤلمة التي نشأت عن سنوات القتال وتحقيق تنمية شاملة وسريعة فـي المنطقـة الـشمالية والعمل في إطار منهج جبهوي يضم كل القوى الوطنية والقومية التقدمية من العرب والأكراد والأقليات المتآخية، كل ذلك يوفر الشروط والمستلزمات المارة الذكر.

غير أن مسيرة بيان الحادي عشر من آذار لم تجر بالشكل الذي كان يأملـه حـزب البعـث العربي الاشتراكي، فلقد ارتكبت في ميدان التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بعـض الأخطاء من جانب أجهزة الحزب والسلطة، ولعل في مقدمة تلك الأخطـاء تعـدد الأجهـزة والمراكز التي كانت تتعامل وبدون تنسيق في غالب الأحيان مع مختلـف شـؤون المـسألة الكردية.. وقد أدى ذلك وخلال فترة طويلة إلى فقدان الـسيطرة المركزيـة علـى الأحـداث والتطورات وإلى الضياع في المسائل والمشاكل الثانوية والتفصيلية علـى حـساب القـضايا الأساسية والتطورات المركزية.

كما أدى في أحيان كثيرة إلى العجز عن تأشير الحدود الفاصلة بين الأخطاء التـي ترتكبهـا أجهزة السلطة والأعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر من الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كما أن عناصر في أجهزة السلطة وبخاصة في المنطقة الشمالية لم تتفهم تماماً وتستوعب بيان آذار وروحه ومضامينه وبقيت تتصرف من منطلقات خاطئة ومن ردود أفعال سلبية تنتـسب إلى ظروف ومقاييس المرحلة السابقة لبيان آذار وتجاربها.

وفي الجانب الآخر، فأن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تتصرف في أغلب الأحيان، من منطلق الوحدة الوطنية والتحالف الصادق مع حزب البعث العربي الاشتراكي والذي كـان يفترض أنه نشأ بعد إعلان بيان آذار، وكان الكثير مـن العناصـر القياديـة فـي الحـزب الديمقراطي الكردستاني ينظر إلى بيان آذار والتحالف مع حزب البعث العربـي الاشـتراكي نظرة تكتيكية ومرحلية بهدف الحصول على أكبر قدر مكن من المواقع والمكاسـب بانتظـار الفرص المناسبة للمطالبة بالمزيد.. ومن المؤسف حقاً أننا ومنذ الأيام الأولى التي تلت بيـان آذار لم نلمس لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، أو على الأقل من التيار المؤثر فيه، ما كنا نتوقعه من صدق التعامل.. بل أننا لمسنا أن تلك القيادة صارت تشدد صيغ الطـوارىء في تعاملها مع السلطة وفي إقامة العلائق المشبوهة مع القوى الخارجية.

وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل إعلان بيـان آذار وبعده، وقد ارتكبت هذه العناصر أعمالاً تخريبية واسعة النطاق وقامت بنشاطات إعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج، وكانت خلال المرحلة الماضية وما تزال مركـز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب وأكراد، وتعاونت مع المتآمرين على الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها، وهي ما تزال حتـى اليـوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماماً لإضـعاف الحزب والثورة، بل للتآمر عليهما، وأن هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الأول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي.

غير أن المسألة الكردية يجب أن لا تقاس بموجب مواقف وتصرفات هذه العناصر والتيارات التي باتت حقيقتها معروفة للجميع في العراق والوطن العربي والعالم. إنها مـسألة وطنيـة.. يتحمل مسؤوليتها الوطن بأسره وكل قواه الخيرة، وفي الطليعة منها حـزب البعـث العربـي الاشتراكي الذي يقود الثورة وسلطتها السياسية.

إن الحزب هو قائد الثورة والمسؤول الأول عن وحدة البلاد ومصالح الشعب وحقوقـه عربـاً وأكراداً، وهو المسؤول عن ضمان استقلال البلاد وتوفير مستلزمات تقدمها، لذلك فأنه كـان وسيبقى المسؤول الأول في إطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية عن حل المسألة الكرديـة حلاً دائماً ومستقراً على أساس مبدئي وسياسي صحيح.

ويجب أن نعترف أن ما ارتكب من أخطاء في المرحلة السابقة قـد أضـر بمـسيرة الثـورة إضراراً كبيراً، فقد كان من المفروض، لولا تلك الأخطاء، قطع أشواط أبعد على طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية والتوصل بالوسائل السياسية الصائبة إلى أقصى درجـة

ممكنة لإضعاف العناصر الشريرة الق تحاول استغلال الطموحات لمشروعة للجماهير الكردية لأغراض بعيدة عن مصالح تلك الجماهير وعن المصالح الأساسية للجماهير العراقية كلها.

وبرغم الأخطاء والسلبيات التي أشرنا إليها والتي أحدثت أضراراً كبيرة فأن النهج الـسلمي والديمقراطي العام الذي انتهجه حزب البعث العربي الاشتراكي في معالجة المـسألة الكرديـة كان نهجاً صحيحاً وأعطى نتائج إيجابية مهمة، فخلال السنوات الأربع الماضية وفت الثـورة بالتزاماتها التي حددها بيان الحادي عشر من آذار بغض النظر عن تصرفات ومواقف قيـادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورغم الظروف الاستثنائية التي تسود المنطقة.

وبعد أربع سنوات من النضال المثابر على طريق الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكرديـة لم تعد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والنفسية العامة للجماهير الكردية كما كانت عليه قبـل بيان الحادي عشر من آذار، إن قطاعات واسعة من جماهيرنا الكردية تجد الآن من عناصـر الأمن والاطمئنان في حياتها أكثر مما كانت تجده في أي وقت مضى، كما تلمـس بـصورة مباشرة نتائج سياسة الثورة في تلبية حقوقها المشروعة، وفي تحسين مستوى حياتها في سائر الميادين.

وفي الوقت نفسه فأن استمرار حالة السلام خلال السنوات الأربع الماضية قد خلـق ظـروف اقتصادية جديدة في المنطقة الشمالية وأصبح عدد المواطنين الأكراد الذين يرتبطون بالإنتـاج الزراعي والصناعي وبالفعاليات التجارية المتصلة هي الأخرى وبدرجات متفاوتـة بالحيـاة الاقتصادية الوطنية للبلاد أكثر من ذي قبل، أن استقرار النظام وتوطيده ونجاحه فـي إنجـاز الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية والإروائية والسياحية ومشاريع الخدمات في المنطقة الشمالية، قد خلق ظروفاً موضوعية لصالح السلام في النهاية، وأصـبحت مهمـة العناصـر المحرضة على التمرد والتخريب أصعب من ذي قبل بكثير، بل أن محاولات هذه العناصـر عالياً ما تصطدم بالمواقف السلبية من جانب جماهيرنا الكردية برغم ما تستخدمه من وسـائل الإثارة والتحريض والإرهاب والتضليل.